

نص البلاغ الرسمي

الذي أصدرته حكومة الانتداب*

1948 /3/1

“أعلنت الحكومة مراراً وتكراراً عزمها على بذل كل ما في وسعها للمحافظة على القانون والأمن دون التحيز إلى أية طائفة في فلسطين (كذا!) وهي تعلن أن هذه ما زالت سياستها، وأن صدور البيان التالي على ضوء الحادث العدواني الذي وقع أمس في ديران يجب أن لا يؤخذ على أنه إشارة إلى إحداث أي تغيير في هذه السياسة.

“كانت الحكومة قد طلبت إلى الوكالة اليهودية والمجلس المحلي اليهودي في الثالث من شباط سنة 1948 دعوة الطائفة اليهودية إلى تقديم المساعدة في إحضار أفراد الجماعات الإرهابية الذين ارتكبوا جرائم القتل وغيرها من الجرائم خلال فترة طويلة - في إحضارهم إلى العدالة. وأوضحت الحكومة آنذاك أن ما تطلبه هو الاعتراف بالمسؤوليات الأدبية والقانونية العادية للتعاون ضد الجرائم التي ترتكب من قبل المواطنين والمؤسسات في أية دولة متمدنة وقد رفضت الوكالة اليهودية طلب الحكومة بحجة أنه يخالف مصالح اليهود السياسية. ومنذ ذلك الحين لم تستمر الجرائم العدوانية التي قامت بها تلك الجماعات فحسب بل ازدادت في عددها وفي البربرية التي صحبتها. وليس من الضروري تعداد الجرائم المروعة التي ارتكبها أولئك الأشخاص خلال السنة الماضية وربما يكفي أن تعاد إلى الذاكرة حوادث كاغتيال عضوين بريئين من قوات الأمن شنقاً في ظروف ملؤها الوحشية، وكذلك الحالات العديدة التي قتل فيها أفراد قوات الأمن غيلة وغدراً بنيران أطلقت من الخلف وكذلك تدمير البنايات المتعمد مع التأكد من الموت والإصابات التي تلحق حتماً بالنساء والأطفال والقتل المتعمد لبعض رعايا الدول الأجنبية وإطلاق النار عمداً على بريطانيين جرحى بالمستشفيات والسطو المسلح والاعتصام، وأخيراً الحادث العدواني الذي ارتكب أمس والذي ذهب ضحيته سبعة وعشرون جندياً بريطانياً.

*المصدر: كارثة فلسطين، مذكرات عبد الله التل، قائد معركة القدس، الجزء الأول، (القاهرة: دار القلم، 1959)، ص 53 -

وقد شعر زعماء الطائفة اليهودية أنهم عاجزون لأسباب سياسية عن اتخاذ أية خطوات لإحضار الأشخاص المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة، وبموقفهم هذا ساعدوا على انتشار الفوضى وخرق القوانين إلى درجة أصبحت معها الطائفة اليهودية نفسها مهددة بالدمار من قبل عناصر من بين صفوف الطائفة ذاتها.

ادعاءات وأكاذيب الوكالة

وقد حاولت الوكالة اليهودية بإهمالها لمسؤولياتها هذه أن تبرئ نفسها باللجوء إلى فيض من الدعاية المتعمدة والأكاذيب الموجهة ضد أعضاء قوات الأمن البريطانية الذين يتولون فعلاً وفي كل يوم المحافظة على الممتلكات اليهودية أو إنقاذ مئات من الأرواح اليهودية ومخاطرين في ذلك بأرواحهم هم.

دعاية تفضح أربابها

وقد فضحت هذه الدعاية أربابها بين الخاصة والعامّة، ولهذه الدعاية نتائج خطيرة أخرى وهي أنه من الآن فصاعداً سيكون من الصعوبة بمكان على القوات البريطانية أن تنظر إلى أعضاء الطائفة اليهودية على أنهم أشخاص يستحقون الحماية وهم بالفعل يستحقونها.

إصرار رغم تكذيبات رسمية

وعلى الرغم من التكذيبات الرسمية فقد أصرت الوكالة اليهودية على القول بأن قافلة سيارات عسكرية بريطانية كانت مسؤولة عن الحادث العدواني في شارع بن يهودا، ولا يعتقد أي شخص خارج الدوائر اليهودية بصحة هذا القول.

من السيارات المسروقة

ولن يخدم تكرار هذا القول أي هدف سوى إثارة الكراهية العنصرية والحقيقة هي أن السيارات المسؤولة عن هذا الحادث العدواني ليست سيارات بريطانية أكثر من أن تكون من السيارات التي سرقت مراراً وتكراراً من قبل اليهود والتي استخدمت في مناسبات عديدة للفتك بعدد كبير من الناس يفوق عدد الذين قتلوا في شارع بن يهودا.

انتهاك حرمة القوانين

وإن البيان الذي أصدرته الوكالة اليهودية أخيراً والذي قالت فيه أنها تقف بجانب القانون والأمن بينما لا تفعل الحكومة ذلك أن هذا البيان يجب أن يحكم عليه على ضوء الحقيقة الواقعة وهي أنه لعدة سنوات خلت دأبت هذه المؤسسة الدولية على خرق القوانين في فلسطين وعلى انتهاك حرمة القوانين في البلاد الأخرى التي لها فروع فيها.

البرهان الأخير

والبرهان الأخير على ذلك رفض الوكالة اليهودية تقديم أي شهود من اليهود للإدلاء بإفادات في التحقيقات الرسمية التي تجري حول حادثي شارع هاسوليل وشارع بن يهودا، ولم ترفض الوكالة ذلك فحسب بل دعت رجال البوليس إلى تقديم إفادات بأنفسهم إلى لجنة التحقيق التي عينت نفسها بنفسها بأمر من الوكالة اليهودية.

قتل المواطنين ونهبهم

وقد تعهدت الوكالة اليهودية في شهر تشرين الثاني الماضي بتأليف قوة حرس مدني في غضون عشرة أيام تعرف بقوة "مشار" لمعالجة أمر الجماعات الإرهابية المتركة في هذه المنطقة، وبنتيجة هذا التعهد سحبت قوات الجيش والبوليس البريطاني بغية تجنب التدخل في أعمال هذه القوة، وها هي القوة حتى يومنا هذا لما تخرج إلى حيز الوجود، وفي هذه المنطقة تواصل الجماعات الإرهابية علناً وبحرية أعمال قتل المواطنين اليهود أنفسهم ونهبهم، ولم تقدم الوكالة اليهودية أية إيضاحات حول خرق تعهداتها الذي قدمته.

"وتعترف الحكومة أن الهاجاناه أحببت بين الحين والآخر أعمال هذه الجماعات الإرهابية، ولكن لا توجد حتى الآن وسيلة لمعالجة أمر هؤلاء الأشخاص معالجة فعالة إلا باستخدام الأداة التي نص عليها القانون.

مواجهة سياسة الوكالة المتعمدة

”إن الحكومة في الوقت الذي تقرر فيه واجب قوات الأمن في المحافظة على القانون والأمن، وفي حين تواجه السياسة المتعمدة التي تدير عليها الوكالة اليهودية في جعل مهمة قوات الأمن من أشق ما يكون وأصعبه، تود ”أي الحكومة“ أن تسترعي مرة أخرى – متشددة في ذلك كل التشدد – انتباه الطائفة اليهودية إلى الحقيقة الواقعة، وهي أن استمرار أعمال الاغتيال الهوجاء والسكوت على الإرهاب لا يمكن أن يؤدي إلا إلى فقدان الطائفة اليهودية جميع الحقوق التي تؤهلها بأن تعتبر في نظر العالم من بين الشعوب المتقدمة“.